في افتتاح ورشة العمل الخاصة بتطوير الموانئ البرية..مجور:

تهيئة البنية التحتية والتشغيلية للموانئ البرية سيمكنها من تقديم خدمات عالية الجودة

وزير النقل : الورشة نقطة انطلاق حقيقية لتقديم كافة الخدمات والدفع بعجلة التنمية

جانب من الحضور في الورشة

رئيس الوزراء لدى افتتاحه ورشة العمل الخاصة بتطوير الموانئ البرية

صنعاء / سبأ:

قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور« إن اهتمام الحكومة بتطوير الموانئ البرية لتقوم بدورها المنشود في رفد الإقتصاد والإسهام الفاعل في الدفع بعملية التنمية المستدامة والشاملة يأتي تنفيذاً للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية».

وأكد في افتتاح ورشة العمل الخاصة بتطوير الموانئ اليمنية التي تنظمها الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري إهتمام الحكومة بهذه الفعالية انطلاقاً من أهميتها بإعتبار الموانئ البرية أحدى الأدوات الهامة في تغيير واجهات البلاد التي تطل من خلالها على الدول المجاورة ولتصبح واجهات حضاريه مشرّفه تتوفر فيها مقومات الجذب السياحي والخدمات اللازمة للمغتربين ولعموم المسافرين فضلاً عن مقومات تسهيل النقل والتجارة البينية..بين بلادنا ودول المنطقة.

وأشار رئيس الوزراء إلى أن دور الموانئ اليمنية وبهذا المفهوم لا ينحصر كمعابر أو منافذ في تنفيذ الإجراءات المصاحبة لدخول وخروج المسافرين والبضائع فحسب وإنما ينبغي أن تصبح موانئ برية تسهم في الجذب السياحي وتسهيل النقل والتجارة البينية لبلادنا مع غيرها من الدول وذلك من خلال تهيئتها للقيام بهذا الدور سواء من حيث توفر البنية التحتية والتشغيلية المناسبة واللازمة لتقديم خدمات عالية الجودة للمسافرين وللمغتربين والسياح والمستثمرين أو من حيث وجود القيادات الإدارية الكفؤة والنزيهة للقيام بتشغيل وتنظيم وتطوير تلك الموانئ.

وأكد رئيس الوزراء على مختلف الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية المعنية أهمية إختيار الكادر البشري المؤهل علميا وعمليا من مدراء وموظفي فروعها للعمل في الموانئ البرية.

ولفت إلى أن الموظف في المنفذ الحدودي يجب أن يتحلى بالنزاهة والكفاءة والإنضباط ودماثة الأخلاق وحسن التعامل والظهور بالمظهر اللائق والمناسب ليخلق لدى الوافدين والمغادرين انطباعا جيدا عند قدومهم أو مغادرتهم لأراضي الجمهورية اليمنية.

وقال « وبالتالي فإن توفر المتطلبات الأساسية لموظفي الموانئ البرية مسألة بالغة الأهمية ويجب أن تتزامن مع التحديد الدقيق للإحتياجات الوظيفية من القوى العاملة على مستوى كل جهة والقيام بوضع وتطبيق نظام التقييم بحيث يرتبط الحافز بالأداء ليحقق النتائج المنشودة منه».

وشدد الدكتور مجور على أهمية الرقابة الصارمة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب ومضاعفة العقوبات على الموظفين المخالفين.

وأشار إلى اهتمام الحكومة بأهمية مساهمة القطاع الخاص في عملية التطوير والتحديث كشريك استراتيجي في البناء والتنمية ..وقال « وما الحرص على مشاركة القطاع الخاص في هذه الورشة إلا دليل على سعي الحكومة لتأكيد الشراكة معه من خلال الارتقاء المستمر بدوره الايجابي في هذا المجال الحيوي وغيره من المجالات وإننا نتوقع أن تكون هذه الورشة نقطة الانطلاق لوضع إستراتيجية تطوير وتحديث الموانئ البرية».

وأكد أن توصيات هذه الورشة ستحظى بإهتمام الحكومة من ثم سيتم اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتنفيذ مخرجاتها وفقا لبرنامج الحكومة.

ونوه مجور بأهمية أن تتضمن الإستراتيجية الحلول والمعالجات للإشكاليات التي تعاني منها الموانئ البرية حاليا خاصة بعد أن تم الانتهاء من إصدار المنظومة التشريعية المنظمة لأعمال كافة وحدات الخدمة العامة بالموانئ البرية بالإضافة إلى الإطار التشريعي لتنظيم الموانئ البرية والعلاقة بين الجهات العاملة فيها والمتمثل في اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم(173)لسنة 2009م مما لا يدع مجالا لأي اجتهادات مخلّه أو ممارسات غير قانونيه.

وثمن رئيس الوزراء جهود وزارة النقل الملموسة في السعي نحو تطوير إدارة المنافذ البرية وتطوير خدماتها بشكل ملموس مقارنة بعام مضى قبل إنشاء الموانئ.

من جانبه ألقى وزير النقل المهندس خالد إبراهيم الوزير كلمة أشار فيها إلى أهمية انعقاد الورشة كنقطة انطلاق حقيقية لوضع مرتكزات وأسس تطوير وتحديث المنافذ البرية لتصبح موانئ برية مؤهلة للإسهام في الدفع بعجلة التنمية وتكون قادرة على تقديم كافة الخدمات الميناائية والسياحية والاقتصادية بكفاءة وجودة عالية.

ونوه بالاهتمام الذي توليه القيادة السياسية بقطاع النقل كأحد أهم القطاعات الاقتصادية والتنموية، خاصة التركيز على النقل البري والمنافذ لما لها من أهمية بالغة في تسهيل النقل والتجارة.

وأشار بهذا الخصوص إلى قرار مجلس الوزراء رقم (535)لسنة 2007م الذي أكد على تطوير المنافذ البريه وتحويلها إلي موانئ بريه ،وهو ماهذا بالوزارة لوضع الخطة التنفيذية وعكفت على أنجازها وتحقيق أهدافها التي تجسدت في عدد من الخطوات بدأت منذ نهاية عام 2007م حيث تم استقدام شركة استشارية متخصصة قامت بدراسة وضع المنافذ البرية للجمهورية والتي خلصت إلى ضرورة تحويلها إلى موانئ برية ووقفت أمام مظاهر الخلل في المنافذ البرية ومنها التداخل في الاختصاصات، بالنظر إلى الفرق الكبير والشاسع بين وظائف وأنشطة وخدمات الميناء سواء كان بحريا أو جويا أو بريا.

أضاف وزير النقل:«أنه في الوقت الذي تقتصر فيه وظائف المنفذ على إجراءات تخليص البضائع والركاب الوافدين والمغادرين فإن الميناء يعمل برؤية اقتصادية من خلال الاهتمام بتوفير كافة الخدمات اللوجستية اللازمة والداعمة للجذب السياحي، والتحفيز الاستثماري وتسهيلات المغتربين وغيرها من الخدمات اللآزمة لتسهيل النقل والتجارة.

ولفت إلى أن الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 71 بالمائة من عدد القادمين إلى الجمهورية خلال الأعوام 2006و 2007 و 2008م قد وصلوا عبر المنافذ البرية وان 5ر64 بالمائة من المغادرين خلال الفترة أيضاً غادروا عبر المنافذ البرية وهو ما يعكس ضرورة الاهتمام بالمنافذ البرية وتطويرها وتقديم خدمات مميزة للمسافرين والتجارة.

وأشار إلى أنه يجري حالياً الانتهاء من تنفيذ ميناء الوديعة البري الذي يعتبر احد اكبر الموانئ البرية في المنطقة بمكوناته الإنشائية وموقعه المتميز وهو ما يؤهله ليكون ميناءا رئيسيا ومحورا لاهتمام الجميع بتطويره ليكون نموذجا لبقية الموانئ البرية في الجمهورية والمنطقة عموما.

بدوره أشار رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية محمد عبده سعيد إلى مساهمة القطاع الخاص في طرح الكثير من التصورات لتنشيط هذه المنافذ وأهمها تقديم دراسة متكاملة حول إنشاء منطقة حرة صناعية تجارية بمنفذ الوديعة من قبل مجلس الأعمال السعودي اليمني المشترك وتبناها عدد من رجال الأعمال السعوديين والتي حظيت باهتمام كبير في جميع اجتماعات المجلس.

وأكد أن القطاع الخاص لديه الإستعداد الكامل للإستثمار في إنشاء وتشغيل الموانئ البرية وتحويلها إلى مدن إقتصادية يستفيد منها الإقتصاد اليمني وتدر الموارد المالية للدولة وتخلق فرص عمل جديدة لقطاعات واسعة من السكان.

وأشار إلى أهمية وضع إستراتيجية واضحة للترويج لهذه الأنشطة والتعامل بشفافية كاملة حول الإستثمار المطلوب والمضي بخطوات ثابتة نحو تحقيق هذه الإستراتيجية..لافتا إلى أن القطاع الخاص سيدعم باستمرار جهود الحكومة في هذا الاتجاه.

وتناقش الورشة على مدى يومين عدداً من أوراق العمل حول رؤية القطاع الخاص لتطوير الموانئ البرية والاحتياجات والمتطلبات المختلفة التي تفتقر إليها الموانئ البرية والمزايا التجارية والاقتصادية التي تمنحها المنافذ البرية للقطاع الخاص وقائمة السلع التي يفضل القطاع الخاص نقلها برا ومقترحات الغرفة لتطوير ميناء الوديعة.

في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العلمي لأمراض الدم والأورام السرطانية الذي تنظمه جامعة عدن

بن حبتور: ندعو كافة الجهات المعنية إلى مكافحة مسببات السرطان

المشاركون يشددون على ضرورة توحيد كافة الجهود للحد من أمراض الدم والأورام السرطانية والبحث عن مسبباتها

عدن/نصر باغريب:

أشاد الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن بالجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الثالث لأمراض الدم والأورام السرطانية الذي تنظمه جامعة عدن خلال الفترة من (16 – 18 فبراير2010م).

وذكر رئيس جامعة عدن رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر في الاجتماع الأول للجنة الذي عقد أمس الأحد في مبنى كلية الطب جامعة عدن أن المؤتمر سيتميز من حيث الإعداد ومستوى المشاركة العلمية لأنه يأتي في إطار احتفالات جامعة عدن بالذكرى الأربعين لتأسيسها والذكرى الـ « 20 » لتحقيق الوحدة اليمنية.

بن حبتور لدى ترؤسه اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العلمي لأمراض الدم والأورام

جانب من حضور الاجتماع

التأكيد على عقد المؤتمر وذلك لأهمية النتائج التي سيتوصل إليها للحد من تلك الأمراض

وأشار إلى أن جامعة عدن أعدت خطة شاملة للفعاليات التي ستقيمها خلال العام الجاري 2010م بمناسبة ذكرى تأسيسها، موضحاً أن الفعاليات الصحية والطبية والعلمية بالجامعة حظيت باهتمام واسع وأخذت حيزاً كبيراً من إجمالي فعاليات الجامعة منها مؤتمر أمراض الدم والأورام الذي نحن اليوم بصدد التحضير له وعقده في شهر فبراير2010م، وكذا المؤتمر الطبي الدولي الكبير الذي سيعقد في شهر ديسمبر 2010م، ناهيك عن الندوات وورش العمل المعنية بتقويم الخطط الدراسية في كليتي الطب البشري والأسنان.

وأضاف أن الجامعة ستعمل خلال العام الجاري على إنشاء قسمين جديدين في مجالي التمريض والمختبرات، كما أن الجامعة ستستقبل البعثة الطبية الألمانية التي ستجري عمليات جراحية معقدة للمرضى من المواطنين..، مؤكداً أن كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان ستكون حاضرة في البرامج التي ستقيمها الجامعة طوال العام الجاري.

وتطرق الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور إلى أهمية عقد المؤتمر الثالث لأمراض الدم والأورام بجامعة عدن، وذلك لأهمية النتائج التي سيتوصل لها للحد من أمراض الدم والأورام (السرطان)، والإحاطة بمسببات هذه الأمراض والتنبيه لأهمية الحفاظ على البيئة المحيطة بالإنسان وبغذائه من الملوثات السامة والمسرطنة، مشدداً على ضرورة التنسيق مع كل الجهات المعنية لمواجهة هذا الداء الخطير على الصحة العامة.

وأعرب عن استعداد جامعة عدن لتنفيذ توصيات المؤتمر ودراسة كل المقترحات المرفوعة بما يمكن من محاصرة هذا المرض والحد من مخاطرة على المجتمع، مشيراً إلى أن الجامعة تتبنى حملة إعلامية وثقافية لمكافحة مسببات السرطان، وذلك بعد أن أصدرت عدداً من اللوائح والقرارات التي تمنع التدخين أو تعاطي القات والشمة والتنبل في الحرم الجامعي وهي جهود تصب في مواجهة مسببات أمراض السرطان والحد من تأثيرها.

من جهته أفاد الدكتور جمال عبدالحميد العلوي سكرتير المؤتمر رئيس اللجنة العلمية أن التحضيرات لعقد المؤتمر تتضمن عقد سلسلة من ورش العمل والدورات التدريبية لنحو 200 متدرب في مجال علوم أمراض الدم والأورام والتي ستستمر إلى حين موعد انعقاد المؤتمر.

وأضاف انه سيتم إطلاق أول حملة توعوية في اليمن تتبناها وزارة الصحة وتنفذها جامعة عدن بحيث تتضمن تنظيم إلقاء المحاضرات وإقامة معارض الصور وتنظيم المسابقات وعمل الملصقات، بالتنسيق مع وزارة الصحة لجمع خمسة آلاف توقيع لمكافحة التدخين في اليمن للمساهمة في إنجاح البرنامج العالمي لمكافحة التدخين.

وأشار الدكتور جمال عبدالحميد عدداً من العلماء المتميزين في مجال أمراض الدم والأورام على مستوى العالم سيشاركون في فعاليات المؤتمر، وذلك من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومصر والأردن، إضافة لمشاركة أساتذة متخصصين من جامعات يمنية من محافظات عدن وصنعاء وتعز وغيرها.

وكان الدكتور الخضر ناصر لصور مدير عام مكتب الصحة بمحافظة عدن والدكتور علي أحمد يافعي عميد كلية الطب البشري والدكتور جمال خدابخش مدير عام مستشفى الجمهورية التعليمي والدكتور أمين باوزير مدير مركز السرطان والدكتورة سوسن باخبيرة اختصاصية أمراض السرطان وممثل عن مستشفى الوحدة، قد أكدوا في مداخلاتهم في الاجتماع أهمية أن يشكل انعقاد المؤتمر نقلة نوعية في اليمن عامة وجامعة عدن بحيث يسهم في تطوير البحث العلمي وتقديم الخدمات الصحية المتقدمة للمواطنين.

وشدد المتحدثون على ضرورة توحيد كافة جهود الجهات ذات العلاقة للحد من مرض الدم والأورام السرطانية والبحث عن مسبباتها لمواجهتها بالطرق والوسائل العلمية الناجعة.

وتطرقوا إلى أهمية نشاط ودور مركز السرطان في جامعة عدن الذي يعد الأول من نوعه على مستوى الجمهورية اليمنية والذي تأسس عام 1996م.، مضيفين بأن المركز استطاع أن يوسع نشاطه ويحد من عدد الحالات المصابة بالمرض التي تتعالج بالمركز لنحو 40٪ والانتشار في خارطة علاقات المركز العلمية مع كثير من المؤسسات العلمية والبحثية العربية والعالمية وتمكن من أن يقدم خدمات كبيرة في سياق حملة مكافحة مرض الدم والأورام.

إلى ذلك أقرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستمرار بعملية التنسيق مع وزارة الصحة العامة لإقامة مخيم مكافحة التدخين وتفعيل دور اليمن مع البرنامج العالمي لمكافحة التدخين، كما بحثت اللجنة التحضيرات الجارية للفعاليات المصاحبة للمؤتمر والتي تشمل تنظيم معرض علمي والإعلان عن تأسيس عدد من الجمعيات لمكافحة السرطان، وتنظيم ورش عمل عن أسس العناية بالأمراض السرطانية، وعلاج الآلام، وتسجيل السرطان، والنسيج الخلوي، وتمريض مرضى السرطان.

وأعربت اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الثالث لأمراض الدم والأورام (16–18فبراير2010م)، عن ارتياحها لمستوى التحضيرات الجارية حاليا وعبرت عن استعدادها لمواصلة جهودها لإنجاح فعاليات المؤتمر المختلفة.

حضر الاجتماع الدكتورة مهجت أحمد علي عميدة كلية الأسنان والدكتور مهدي الحاج عميد كلية الصيدلة والدكتور أمين باوزير مدير مركز السرطان بجامعة عدن وعدد من أساتذة كلية الطب والصيدلة وطب الأسنان وممثلون عن المؤسسات الصحية بالمحافظة.